بين البِنيَة التركيبية والبنية الإخبارية للجُمْلة

عبد الحميد دباش❖

تاريخ تقديم البحث : ٢٠٠٥/١١/٧ تاريخ قبوله للنشر : ٢٠٠٧/١/١٧

Astract

We take the sentence for one unit doubly structured, which result from the combination of tow structures, a syntactic structure made of related elements to give the final sentence form, and an informative structure which organize the information transmitting by the sentence; both structures are interfering without be identical; the sentence can not be understanding without those structures.

We will try to identify each of the two structures from its proper terms and according to precise criterions.

الملخص

ننظر إلى الجملة على أنها وحدة ذات طبيعة ثنائية، تحصُل من تضام بنيتين اثنتين، بنية تركيبية تتألف من مجموع العناصر المترابطة المشكِّلة لها، وبنية إخبارية إبلاغية تنظم الخبر الذي تحمله؛ تتداخل هاتان البنيتان ولكن لا تتطابقان؛ ولا يُمكِن فهم الجملة إلا بتناولهما معا. سنحاول هنا تحديد كلٍّ من البنيتين بمصطلحات خاصة بهما وباعتماد معايير دقيقة.

❖ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة باتنه/ الجزائر

بالإضافة إلى كَون الجُملة بناء١ مُشكَّلا من عناصر مدلالة مترابطة بعضها ببعض، فهي تَحمل مُحتوى إبلاغيا، يَتمثل في الخَبَر المُنتقِل بين المُتكلم والمُخاطَب، في وَضعية تلفظية مُعيَّنة. لذا يَكون من الدقة أن ننظر إليها على أنها وحدة تركيبية إبلاغية في آن واحد. كيف يُمكِن أن نُعامِل الجُملة باعتبارها وحدة ذات طبيعة ثنائية؟ ما هي المعايير التي يُمكِن استعمالها لتحديد كل من المستويين؟ ثم هل هناك مُصطلحات تُميِّز كُلاً من هذين المستويين؟

إذا كانت اللغوياتُ التقليدية تُعامِل الجُملةَ على أنها مُتوالية من الكلمات تتجمع مُؤَلِّفة وحدة مستقلة "ذات معنى مُفيد"، حسب تعبير النحو العربي٢ أو "معنى تام"، حسب تعبير النحو الأوروبي٣، بفَصلها عن باقي الجُمل في الخطاب، أي بإبعادها عن سياقها التواصلي، فإن اللغويات الحديثة تنظر إليها على أنها وحدة خطابية إبلاغية، بالإضافة إلى شكلها التركيبي.

إن الجملة تنتمي إلى الخطاب، يقول إ. بنفينيست، (E.BENVENISTE, 130)، والدليل على ذلك "المُصَوِّغات٤ التي تتلقاها. فنحن نعترف، يُوَضِّح إ. بنفينيست، بوجود جُمل تقريرية وجُمل استفهامية وجُمل طَلَبية تتمايز بسمات تركيبية ونحوية (.....) . هذه المصوغات الثلاثة تعكس السلوكات الأساسية للإنسان المتكلم الذي يُؤثِّر بالخطاب على المُخاطَب، فهو يريد أن ينقل إليه عنصراً مَعرفياً أو يَحصُل منه على معلومة أو يُصدِر إليه أمراً" (المرجع نفسه).

هذا يدعونا إلى تجاوز المفهوم التقليدي للتركيبية باعتبارها دراسة مُحايدة (neutre)، لا تأخذ بعين الاعتبار الوَضعيةَ التلفظية، أي لا تتعدى مجال اللغة (langue)، وإلى إعطائها مفهوماً أوسع يدخلها في ميدان التكلم (parole)، بأن نأخذ بعين الاعتبار، في دراستنا للجملة، كافة العناصر المتواجدة في الحَدَث التواصُلي، بما في ذلك المُتكلم والمُتلقي والوضعية أو المقام التلفظي. إن المتكلم، عندما يتكلم، يقوم بعملية انتقاء للعناصر اللغوية التي يستعملها، مختاراً إياها من بين جميع العناصر الأخرى التي بحوزته، الأمر الذي يُمَكِّنه من قول شيء بذاته أو التعبير عن إحساس بعينه، مُقْصِياً بذلك باقي العناصر غير المرغوب فيها.

فإذا استعمل المُتكلم (إبراهيم عليه السلام) لفظة "آمناً" في الملفوظ:

١- ربِّ اجعلْ هذا البلدَ آمِناً (القرآن الكريم، ٣٥/١٤)،

عندما أحس بانعدام الأمان في ذلك البلد وأنه بحاجة إلى أمْن، فإنه اختار هذه الكلمة من بين كُل الكلمات الأخرى المُمْكِنة؛ أي أنه إذا قال "آمناً" فلأنه أراد أن يقول "آمناً" فقط ودون غيرها. في الواقع، إن "معنى اللفظة هو المعنى الذي تُحدِّده الوضعيةُ التي استُعمِل فيها، باستثناء كُل المعاني التي كان بإمكان المُتكلم أن يقولها" (J.PEETERS, 46). فالحَدَث التلفظي من صُنع المتكلم وإن كان يتحقق في وضعية تلفظية تجعله في علاقة مع جميع عناصرها بما في ذلك المُخاطَب.

"وإذا كان أحد الأبعاد الحركية الذي يتضمنه (الحدث التواصلي) يَحصُل بالطبع من تأثير المُتكلم على المخاطَب، فهناك حَرَكية أخرى تخص علاقة المتكلم بالشيء الذي يقوله، أي بموضوع الإبلاغ ذاته الذي يَبنيه المتكلم" (J.PERROT, 91).

هذه التغيراتُ الفردية تجعل التعاملَ مع الملفوظات صعباً، ومع هذا لا بد من إيجاد بنيات مشتركة يُمكِن من خلالها وصف الملفوظات بموضوعية وبكيفية تُمكِّننا من استيعاب مَعنى الجُمل.

فالجُملة إذن ذات طبيعة مزدوجة، من حيث كَوْنها وحدة تركيبية وإبلاغية في آن واحد، تَحصُل من

تَضامٌ بنْيَتين اثنتين، بنْيَة٥ تركيبية تُمثِّل الملفوظ، الذي يتشكل من مجموع العناصر المدلالة، أي التي لها مَدلول، المُترابطة داخَل الجملة، وبنية إخبارية إبلاغية تمثل الرسالة التي تُنظِّم الخبرَ أو المَعلومة، أي مُحتوَى الرسالة، المُنتقِل من المُتكلم إلى المُخاطَب. تتداخل هاتان البنيتان تداخلا وَثيقا وتتلازمان داخل بناء الجُملة، وقد تتوازيان، إلا أنهما لا تتطابقان، لانتماء كُل منهما إلى مستوى خاص. يعود هذا التداخل إلى أن "الملفوظ هو القالب الذي تُصَب فيه الرسالة" (المرجع السابق، ٩٥). فالتعامل مع الجملة يَفترض إذن تناول الجانب الإخباري الإبلاغي في علاقته مع الجانب التركيبي دون المطابقة بينهما أو الاقتصار على أحدهما.

لقد اقترب اللغويون العرب من هذا الطرح إلا أنهم لم يُفلحوا في التمييز بين البنيتين إذ خلطوا بين ما هو تركيبي وما هو إخباري إبلاغي، فرأوا في الجملة مُرَكَّبا إسناديا وحَلَّلوها تركيبياً إلى مسند إليه، يشمل المُبتدأ والفاعلَ، ومسند، يشمل خبرَ المُبتدإ والفعلَ (يُنظر مثلا ابن هشام، ١٣٧٣، ٤٦-٤٧)، ثم عَرَّفوهما إخبارياً واصفين الأول بأنه العنصر الذي يُخبَر عنه أو يُحَدَّث عنه، وجاعلين من الثاني الخبرَ أو الحديثَ الذي يُقال عن الأول (يُنظر مثلا ابن يعيش، ٢٤/١). وكان هدفهم الظاهر هو تحليل الجملة تركيبيا، إلا أنهم سَلكوا في تناولها مَسلكاً إبلاغياً، فنظروا إليها على أنها وحدة إبلاغية تَحمِل خبراً، يَصدُر من المتكلم ويتلقاه المخاطَب فتتحقق بذلك الفائدة، أي تمام الجملة ومن ثَمَّ وصول الرسالة. ويُمكن ملاحظة ذلك من خلال تعاريفهم وتحاليلهم؛ فمثلا: "الغرض في الإخبارات، يقول ابن يعيش، (هو) إفادة المُخاطَب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر" (ابن يعيش، ٨٥/١)؛ و"الخبر هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدإ كلاماً تاماً" (المرجع نفسه،٨٧/١)؛ و"الفعل مُخبَر به فلا بد له من مُخبَر عنه، إما في موضع فاعل وإما نائب عنه" (ابن مالك، ٨٨)؛ والجملة، بالإضافة إلى كَونها "مركَّبا إسناديا" يشمل "المسند والمسند إليه" (ابن هشام، ١٣٧٣، ٤٨-٤٩)، فهي "كل كلام مفيد، مستقل بنفسه" (ابن جني، ١٠)، أي "يحسن من المتكلم السكوت عليه بحيث لا يَصير السامعُ منتظرا لشيء آخر" (ابن هشام، ١٣٧٣، ٤٧-٤٨).

وعليه، ففي الجملتين:

٢- سَقط القلمُ،

٣- البيتُ واسعٌ،

يَكُون عندهم كُلٌّ من (القلمُ) و(البيتُ) مسنداً إليه ومخبراً عنه، في الوقت نفسه؛ ويَكُون كُلٌّ من (سَقط) و(واسعٌ) مسنداً وخبراً، في آن واحد. ولعل هذا التوافق هو الذي جعلهم يرون في المفاهيم التركيبية والمفاهيم الإخبارية شيئا واحدا، ومِن ثَم يُطابقون بين بنيتي الجملة، التركيبية (مسند إليه / مسند) والإخبارية (مخبر عنه/ خبر)، الأمر الذي دفعَهم إلى الخلط بين الملفوظ التركيبي والرسالة الإخبارية الإبلاغية.

في الواقع، إن المسند إليه والمسند مفهومان تركيبيان ومِن ثَم علاقيان يُشكِّلان معًا ج (جُملةً أو جُمَيْلة)٦، بحيث يَكُون المسندُ إليه أحدَ جُزأيها ويَكُون المسندُ جزأها الثاني، كل جزئها الثاني، أي "كلَّ ما سوى المسند إليه" فيها (O.JESPERSEN، ٢٢٢، كذا ٩)، وهما بالإضافة إلى ذلك في علاقة تلازمية بحيث يقتضي أحدُهما الآخرَ، بمعنى أنه "لا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر" (سيبويه، ٢٣/١؛ يُنظر كذلك A.ROMAN، ١٩٨٥، ١٠٦؛ ١٩٨٤/١٩٨٥).

وبتعبير آخر، يَكُون المسندُ إليه والمسندُ مُؤلفيْن مُباشِرَيْن لِـ ج خروجية٧، بحيث يُمثِّل الأولُ منهما المُخبرَ عنه و يُمثِّل الثاني الخبرَ الذي يُقال عن الأول، وذلك على المستوى الإخباري. "عناصرُ البناء

الخروجي، يُوَضِّح ف. فرانسوا، لا يُمكِن إلا أن تَكُون في علاقة استلزام مُتبادل، لأنها جميعاً ضرورية لِوجود هذا البناء" (134, F.FRANCOIS). هذا يَعني أن المسند إليه والمسند يَكُون كُلّ منهما، في الحالة العامة، مُركَّباً، إلا أنه قد يأخُذ شكلَ صَيْغَم، أي وحدة مِدلالة دنيا، فيَكُون بذلك قد تَقَصَفَ٨. يَنطبق هذا التعريفُ بالضبط على عنصري كُلٍّ من الجُملتين ٢ و٣، كما جاء عند النحاة وبيَّناه بالأعلى.

غير أنه إذا كان المسندُ إليه والمُخبَرُ عنه يُحدِّدان نفسَ العُنصر في الجملتين السابقتين، كما هو الحال بالنسبة للمسند والخبر، فإن ذلك لا يعني تطابق المُصطَلحات التركيبية والإخبارية وإنما يَدُل فقط على توازيها مَثْنى مَثْنى، في هذا النمَط من الجُمل. ويُمْكِن ملاحظة هذا التوازي في أنماط أخرى من الجمل، من مِثل:

٤- فتح البابَ هشامٌ،

٥- الولدُ نائمٌ هنا،

حيث يَكُون التوازي كما يلي:

- **فتح البابَ هشامٌ**

(مسند) (مسند إليه) (المستوى التركيبي)

(خبر) (مخبر عنه) (المستوى الإخباري)

- **المكتبُ مفتوحٌ دائماً**

(مسند إليه) (مسند) (المستوى التركيبي)

(مخبر عنه) (خبر) (المستوى الإخباري)،

أو في مثل:

٦- كَسَا الثلجُ الجبالَ،

أين يَكُون المسندُ مُركَّبا فعليا مُتقطعا بحيث تُفصَل عناصرُه بالمركب الاسمي المسند إليه؛ فالمسند إليه يُدرَج إذن داخل المسند، وهذا هو النموذج الغالب للجمل الفعلية في العربية. غَير أن تَقطُّعُ المركب الفعلي حَدَثٌ خَطِّي يتعلق بالبنية المُركَّبية٩، أي بتسلسل الوحدات، ولا يُؤثر على البنية التركيبية للجملة، لأن العلاقة التركيبية بَيْن المركب الاسمي المُقحَم، من جهة، والمركب الفعلي ككُتلة واحدة، من جهة أخرى، هي نفسها لم تتغير، سواء كان هذا المركب الفعلي متواصلا أم متقطعاً؛ المُهم هنا هو أن يَنضم مركب إسمي إلى مركب فعلي لتشكيل ج، أي جملة أو جُمَيلة.

وبرغم تقطع المركب المسند، فإن البنية التركيبية تتوازى مع البنية الإخبارية، في هذا النوع من الجُمل كذلك، و هذا كما يلي:

(مسند:خبر)

كسا الثلجُ الجبالَ

(مسند إليه:

مخبر عنه)،

أو بفَصل جُزأي الجُملة ووضعهما في أقواس لِتَوضيح العلاقة التلازمية التي تربطهما ببعضهما تبادلياً، والتي نُشير إليها بسَهْم ذي رأسين:

(كسا...الجبالَ) **(الثلجُ)**

(مسند) (مسند إليه) (المستوى التركيبي)

(خبر) (مخبر عنه) (المستوى الإخباري).

وإذا كُنا قد حَلَّلنا الجُملَ السابقة بواسطة المسند والمسند إليه، فهل يُمكِن فِعل ذلك مع الجُمَل من مثل:

٧- جارُنا نجَح ابنُه،

٨- المَريضُ فحَصَه الطبيبُ؟

في الحقيقة، إذا كنا قد تكلمنا عن مسند ومسند إليه في الجمل السابقة، من ٢ إلى ٦، فلأنهما في علاقة استلزام تبادلي. وغياب هذه العلاقة التلازمية في الجملتين ٧ و٨ يمنعنا من الكلام عن الإسناد: فلا الجزء الأول من الجملة، أي (جارُنا) في ٧، و(المريضُ) في ٨، يَصلح أن يَكون مسندا إليه، ولا الجُمَيْلة التي بعده، أي (نجَح ابنُه) في ٧، و(فحصه الطبيبُ) في ٨، تصلح أن تكُون مسندا، لإمكانية الاستغناء عن أحدهما، وهو الجزء الأول من الجُملة، أي (جارُنا) في ٧، و(المريضُ) في ٨؛ إن "المركب الاسمي المُتقدِّم يَتسِم بالاختيارية ومن ثم يَكون قابلا للحَذف، الأمر الذي يَمنحُه وَضْعَ التَّوسعة١٠ لا وَضْعَ المسند إليه" (42, 2005 a, A.DEBBACHE)، من هنا تُصبح الجملة بناءً دخوليا، في حين أن المسند والمسند إليه يُفترَض فيهما أن يُشكِّلا ج خروجية. إن "البناء الدخولي يتضمن على الأقل مؤلفا مباشرا اختياريا، خلافا للبناء الآخر (، أي الخروجي،) الذي تكون كلّ مؤلفاته المباشرة ضرورية" (16, 2002, A.DEBBACHE).

من جهة أخرى، وعلى المستوى الإخباري، يَكُون الجزءُ الأولُ من الجملة، أي المُركَّب الاسمي، مخبراً عنه، والجزءُ الثاني، أي الجُميلة، خبرا.

معنى ذلك أنه لا يُوجد تواز بين البنية التركيبية (مسند إليه/ مسند) والبنية الإخبارية (مخبر عنه/ خبر)، على مستوى الجملة. هذا التوازي نجده هنا على مستوى الجُميلة فقط، حيث تتوفر العلاقة التلازمية بين جزأيها، وهو كما يلي:

- جارنا	نجح	ابنه	
	(مسند)	(مسند إليه)	(المستوى التركيبي للجميلة)
	(خبر)	(مخبر عنه)	(المستوى الإخباري للجميلة)
(متطرف)	(جُميلة)		(المستوى التركيبي للجملة)
(مخبر عنه)	(خبر)		(المستوى الإخباري للجملة)

- المريض	فحَصَه	الطبيبُ	
	(مسند)	(مسند إليه)	(المستوى التركيبي للجميلة)
	(خبر)	(مخبر عنه)	(المستوى الإخباري للجميلة)
(متطرف)	(جُميلة)		(المستوى التركيبي للجملة)
(مخبر عنه)	(خبر)		(المستوى الإخباري للجملة)

ومع أن المؤلِّف المباشر الأول لِكُل من الجُملتين ٧ و٨ يُمثل المخبرَ عنه، على المستوى الإخباري، فإنه لا يَشغل وظيفةَ المسند إليه التركيبية، ومِن ثَم لا يُمكِن لمؤلِّفهما المباشر الثاني أن يَكُون مسنداً، لغياب العلاقة التلازمية بينهما؛ هذه العلاقة التي تجعل من الجملة بناءً خروجيا، وهو شرط الجملة الإسنادية. إن المؤلِّف المُتقدِّم في ٧ و ٨ يَكُون في رأينا مُتَطَرِّفاً. و المُتطرِّف هو الوظيفة التركيبية التي

يَشغلها أحدُ المُؤلفيْن المباشرين لـ ج دخولية (جملة أو جُمَيلة)، مؤلفها المباشر الآخَر يَكُون بالضرورة ج، أي جُـمَـيلة (ع.ح. دباش، ٢٠٠٥، ٥٩-٦٠ و A.DEBBACHE، ٢٠٠٦، ٥٥). من هنا يُصبح المُتطرفُ عُنصرًا اختياريا، أي تَوْسِعةً بحيث يُمكِن الاستغناء عنه. وهذا يَعني أن المُتطرف " يَشترك مع المسند إليه في كوْنه مؤلفا مباشرا لـ ج، لكنه يختلف عن المسند إليه من حيث يَدخل في بناء دخولي، في حين ينتمي المسند إليه إلى بناء خروجي" (39, 1977, C.TOURATIER)

وإذا كان المركبُ الاسمي قد يتقدم، كما في ٧ و٨، فإنه قد يتأخر كذلك، دون أن تتأثر البنية التركيبية ولا حتى البنية الإخبارية للملفوظ، كما هو الحال في:

٩- سافر أبوها، زينبُ،

حيث يُمثِّل المؤلفُ المتأخر "زينبُ" مُتطرِّفا والجزءُ الذي يتقدمه (سافر أبوها) الـ ج، أي الجُمَيلةَ، التي ينضم إليها لِيُشكِّل معها الـ ج الكبرى الدخولية، وهي الجملة، هذا على المستوى التركيبي. من جهة أخرى، يُمثِّل المؤلفُ المتأخر"زينبُ" مخبرًا عنه والجُمَيلةُ التي تسبقه خبرًا له، وهذا على المستوى الإخباري للجملة.

في الواقع، إن التقدُّم أو التأخر "يُغيِّر طبيعةَ الملفوظ البنائيةَ (نِسبة إلى بناء)، لِيُعطيه بنيةً جديدة لها قيمة دلالية خاصة" (27, 1992, A.DEBBACHE).

من جهة أخرى، يَرَى بعضُ اللغويين المُعاصِرين في هذا المؤلف المُتقدم عنصرا من عناصر الجملة قُدِّم لِغرَض أسلوبي هو التركيز عليه ولَفْت الانتباه إليه ومن ثَم الاهتمام به، دون أن يُؤثر ذلك، في اعتقادهم، على وضعه التركيبي وبذلك يُحافظ على وظيفته الأولى التي كان يَشغلها في البنية المُركبية العادية للجملة١١. وقد يُشار، في رأيهم، إلى هذا المؤلف المتقدم بضمير بعده يَرجع إليه ويَحمِل معناه، ومِن ثَم يَشغل هذه الوظيفة (R.BLACHERE، ٣٩٤؛ يُنظر كذلك H.KRAIDIE، ٢٢٨-٢٢٩؛ كذا الشريف ميهوبي، ٦٢).

وقد تُسمّى هذه الظاهرةُ انفصالاً (dislocation) (63, A.FASSI FEHRI)، وقد يُعَبَّر عنها بـ"القذف" (projection) (176-172, L.TESNIERE)، أو (éjection)، كما هو الحال عند ج. بيرو، الذي يُميِّز بين القذف التقدُّمي (préjection)، إذا كان المركبُ الاسمي مُتقدِّما، وبين القذف التأخري، إذا تأخر المركبُ الاسمي (95, J.PERROT). "المؤلف المقذوف، يُوضِّح ج. بيرو، يَكُون مُمثَّلا داخل الملفوظ بـ (ضمير) عائد (.....) ولا يَكُون له أي وظيفة تركيبية" (المرجع نفسه).

غير أن هذا الكلام يبقى، في رأينا، على مستوى الأسلوب دون أن يَمس المستويين التركيبي والإخباري، وهو بذلك تحليل غير دقيق. نعتقد أن الأمر هنا يتعلق بحَدث تركيبي يتمثل في علاقة المُؤلِّف بغيره داخل البناء الذي ينتمي إليه وعلاقة المؤلف بالبناء نفسه١٢؛ فالمؤلف المُتقدِّم تتغير وظيفته عندما يُوجد في البنية المُركَّبية العادية للجملة؛ هذا ما يَحدُث بالضبط مع الجملتين ٧ و٨، إذ تأخذان الشكلَ:

١٠- نجَح ابنُ جارنا،

١١- فحَص الطبيبُ المريضَ.

إن المؤلف الذي تَطرَّف في ٧ و٨، يَشغل وظيفةَ النعت١٣ في ١٠، ووظيفةَ المُتمِّم الفعلي١٤ في ١١، لوجوده في علاقات تركيبية جديدة، فهو ينتمي إلى اسم دخولي في ١٠ وإلى مركب فعلي في ١١، بعدما كان ينتمي إلى ج (جملة) في ٧ و٨، هذا على المستوى التركيبي؛ وهو جزء من المخبر عنه في ١٠

وجزء من الخبر في ١١، بينما كان يُمثل المخبرَ عنه في ٧ و٨، و هذا على المستوى الإخباري:

نجح	ابن جارنا
(مسند)	(مسند إليه) (المستوى التركيبي)
(خبر)	(مخبر عنه) (المستوى الإخباري)

فحص.. المريض	الطبيبُ
(مسند)	(مسند إليه) (المستوى التركيبي)
(خبر)	(مخبر عنه) (المستوى الإخباري)

وقد يُجَرَّد المُؤلِّفُ المُتقدِّم كُلِّية من طبيعته العلاقية فيُعامَل على أنه "بدون أي وظيفة نحوية" (D.COHEN، ٢٢٧؛ كذا J.PERROT، ٩٥)"، أي أنه "خارج عن التركيبية " (404, C.MAURY-ROUAN). وهذا أيضا غير دقيق لأن وُجْهَة النظر هذه لا تأخذ بعين الاعتبار كَوْن الجملة بناءً مُشكلا من مجموعة من المؤلفات المرتبط بعضها ببعض، بمعنى أنها تتجاهل كَون الجملة "ملفوظا تشغل مؤلفاتُه، بالضرورة، وظائفَ (تركيبية)" (378, J.DUBOIS). في الواقع، إن "كلّ مُؤلِّف، وانطلاقاً من تعريفه، (تَكُون) له وظيفةٌ تركيبية لأنه ينتمي إلى المنظومة البنيوية للملفوظ" (16, 1985, C.TOURATIER).

وقد اعتبر ع. فاسي الفهري هذا العنصرَ مُحدَّثًا عنه (topique) (57-56, A.FASSI FEHRI)، إلا أنه لم يذهب إلى القول بأنه يُمثِّل وظيفةً تركيبية؛ ويبقى الوصفُ الذي وصفه به غير مُلائم تركيبيا، ومِن ثَم لا يَكُون له مُحتوى دلالي إخباري، من حيث أن للوظيفة التركيبية قيمة دلالية: "إذا كانت الوظائفُ التركيبية، يُوَضِّح توراتيي، علاقات بنائية وتنظيمية خالصة، فإن لها كذلك إسقاط دلالي، من حيث أنها هي التي تُحدِّد الكيفية التي بواسطتها يَسترجع الكلامُ التجربةَ المعبَّر عنها والمُبلَّغة، وهي التي تُنظِّم المعنى الذي تَحمله الجملُ" (36, 1977, C.TOURATIER).

وباختصار، سواء اعتُبر هذا المركبُ الاسمي لا تركيبياً، أي ليس له وظيفة تركيبية، أو له نفس الوظيفة التي تَكُون للضمير الذي يَعُود عليه لاحقاً، وهو ما لا يَتفق مع تحليلنا، فإنه يُمثِّل، في رأينا، مُخبراً عنه (thème)، يُخبَر عنه بالجُمَيلة التي تليه، والتي تُشكِّل في مجموعها الخبرَ (rhème)، هذا على المستوى الإخباري.

وتطبيقا لما تَم بسطه، نُمَيِّز بين بنْيَة الملفوظ، أي البنية التركيبية للجملة، التي تتشكل من مسند إليه ومسند أو مُتطرِّف وج، وبين بنية الرسالة، أي البنية الإخبارية للجملة، التي تتألف من مُخبَر عنه وخبَر.

وإذا كانت عناصرُ البنية التركيبية تتحدد بالرجوع إلى علاقاتها ببعضها من جهة (علاقة ضَم) وإلى علاقتها بالبناء الذي تُوجَد فيه (علاقة انتماء)، فإن تحديد وتمييز رُكني البنية الإخبارية المُتمثلة في الرسالة ليس دائما بالأمر السهل، لِكَوْن الاختيار يَعود أساساً إلى المُتكلم واستراتيجيته تجاه المُخاطَب والوَضعية التي يَتم فيها التلفظ. وقد استعمَل اللغويون العديدَ من المعايير في تحديد عناصر البنية الإخبارية، وهذا كما يلي:

أ- بالخبر "يقع التصديق والتكذيب" (ابن يعيش، ٨٧/١)، أو يُحكَم به سلباً أو إيجاباً على المخبر عنه (ابن سينا، ١٨؛ يُنظر كذلك J.MAROUZEAU، 184؛ كذا A.ARNAULD، 156)، أو أن المخبر عنه

يُمَثِّل "معلومةً قديمة" فيتقدم على الخبر الذي يُمثِّل "معلومةً جديدة" (222, C.HAGEGE)، أو أن المخبر عنه يُمثِّل "نقطةَ الانطلاق" (255, C.TAINE-CHEIKH)، مُقابلةً بالخبر الذي يَكُون نقطةَ الوُصول.

في واقع الأمر، إن هذا النوع من المعايير المنطقية لا يصلح دائماً في تمييز المخبر عنه عن خبره، إذ من المفروض أن يَكُون "القديمُ" أو "نقطةُ الانطلاق" في المرتبة الأولى، باعتباره مخبَراً عنه، إلا أنه يُلاحَظ أن المخبَر عنه قد يتأخر فيأتي بعد الخبر، كما في:

٩- سافر أبوها، زينبُ.

من جهة أخرى يُمكِن الحُكم بالسلب أو الإيجاب على أي عنصر من عناصر الجملة فلا يَخص ذلك مؤلفاً بعينه، أي لا يُحدِّد المخبرَ عنه فقط. فبالنسبة للجملة:

١٢- بَرَى الولدُ القلمَ،

يُمكِن أن نقول:

١٣- ما برى الولدُ القلمَ ولكن كَسَّرَه،

فنحكم بالسلب على الفعل (برى). كما يُمكن أن نقول:

١٤- ما برى الولدُ القلمَ وإنما أبوه،

فيَكون المحكوم عليه بالسلب هو (الولدُ). ويُمكِن أن نقول كذلك:

١٥- ما برى الولدُ القلمَ ولكن العودَ،

فنكون بذلك قد حَكمنا بالسلب على (القلمَ).

ب- يَكون للمخبر عنه تنغيم متميز، يتمثل في وُجود تَوَقفٍ تنغيمي بين المخبر عنه وبين الخبر؛ يتضح ذلك من الانقطاع الذي يَحدث على مستوى المُنحنى التنغيمي للجملة، فاصلا بين المؤلف المخبر عنه والمؤلف الخبر الذي يليه؛ ثم أن الخبر يتلقى تنغيما نهائيا يُمثله نزولُ طرف المنحنى مُشيرا إلى نهاية الملفوظ؛ وهذا ما يُمكِن توضيحه من خلال الملفوظ ٨ (ينظر مثلاً S.AMRANI، ٢٠٣ و ما بعدها):

المريضُ فحصه الطبيبُ.

وقد رَكَّز م. روسي في دراسته للجملة على هذا المعيار، فرأى أن "التنغيم النهائي (intonation ter-minale (.....) يُرافِق المسند دائماً، أينما كان موضعه في الجملة " (61, M.ROSS)، مشيرا بذلك إلى انتهاء الجملة، فهو تنغيم يخص الجملة كلها، وهذا مقابلة بالمسند إليه الذي يتميز عنده بـ "تنغيم قوْسي" (intonation parenthétique)، وهو تنغيم يخص المؤلفات الداخلية للجملة.

والجدير بالذكر، وكما أشار إلى ذلك ك. توراتيي (5, 1985, C.TOURATIER)، أن التنغيم النهائي يقع على الخبر وليس على المسند، وإن كان هذا الأخير قد يتوازى مع الخبر، لأن المسند لا يوجد بالضرورة في نهاية الجملة؛ وإذا كان هناك تنغيم نهائي في الجملة ٨ الموضَّحة أعلاه، فهو يقع على خبر الجملة، أي على الجميلة (فحصه الطبيبُ)، وليس على المسند (فحصه)؛ هذا الأخير يوجد داخل الجميلة نفسها، بحيث يتعلق بالمسند إليه (الطبيبُ).

والملاحظ أن هذا التنغيم، الذي يُساهِم في تمييز المخبر عنه عن الخبر، وإن كان يَصلح في العديد من أنماط الجمل في اللغات الأوروبية وفي بعض أنماط الجمل العربية من مثيلات، ٣، ٧، ٨، فإنه يَصعب تبنيه بالنسبة لأنماط أخرى من الجمل العربية، لأن ذلك لا يتحقق دائما، كما في:

١٦- نام الصبيُ،
١٧- دخل المسجدَ الرَّجلُ،
١٨- اقتلعت الرياحُ الأشجارَ.

ففي الأولى والثانية جاء المخبرُ عنه في النهاية والخبرُ في البداية، فوافق التنغيمُ النهائي المخبرَ عنه لا الخبرَ، بينما في الثالثة ورد المخبرُ عنه مُقْحَماً داخل الخبر من حيث جاء هذا الأخيرُ في صورة مركب فعلي متقطع فُصلت مؤلفاته بعضها عن بعض بالمركب الاسمي المخبر عنه، فيصعب في هذه الحالة تصوُّر وُجود تنغيم نهائي يُرافق الخبرَ. ويُمكِن توضيح ذلك كما يلي:

- نام	الصبي
(خبر)	(مخبر عنه)
- دخل المسجد	الرجل
(خبر)	(مخبر عنه)
- اقتلعت	الأشجار
(خبر)	
الرياحُ	
(مخبر عنه)	

من جهة أخرى، قد يتقدم المركبُ الاسمي و هو منصوب، كما في:

١٩- المسجدَ زاره الوزيرُ اليومَ،

فيؤخذ على أنه مفعول به، وقد قُدِّم لغرَض أسلوبي هو "إبراز المفعول به" (394, R.BLACHERE)، أو الاهتمام به ولَفت الانتباه إليه أو باختصار التركيز عليه (الشريف ميهوبي، ٦٥)، ومن ثم لا يَكون مخبراً عنه لأن المخبر عنه لا يَكون في نظرهم إلا فاعلاً أو مبتدأً، أي مسندا إليه. وبتعبير آخر، إن المركب الاسمي المنصوب المتقدم، مثل (المسجدَ) في ١٩، هو عندهم مجرد بؤرة (focus)، أي "مركز الاهتمام في الجملة" وقد قُدِّم "لإظهاره و إعلام المخاطَب بمدى أهميته" (الشريف ميهوبي، ٦٩؛ يُنظر كذلك J.DUBOIS، 215) دون أن يُغيِّر وظيفته التي كانت له في البنية المركبية العادية ٢٠. فالمركب الاسمي المتقدم ينتمي في رأيهم إلى المُركَّب الفعلي، وبذلك يَكون للجملة ١٩ نفس البنية التي للجملة ذات الترتيب العادي:

٢٠- زار الوزيرُ **المسجدَ** اليومَ.

وهذا، في اعتقادنا، غير دقيق ويَصعُب قبوله، لأن المركب الاسمي المنصوب قد قُدِّم ومن ثم قُذِف خارج الجميلة وأصبح بذلك موضوعَ الحديث ومَركزَه وما سواه حديثا عنه؛ هذا بالإضافة إلى وجود توقف تنغيمي يفصله عن الجميلة التي تليه، وهو ما لم يتحقق في الجملة العادية ٢٠. وما جعل من الجزء "زاره الوزيرُ اليومَ" جُمَيلة، في ١٩، هو احتواؤه على ضمير يحمل محتوى المركب الاسمي المتقدم ويسمح له بذلك أن يُشكِّل بمفرده ملفوظا مُستق.

لا كلُّ ذلك يجعل من المركب الاسمي المنصوبَ المتقدِّم مخبراً عنه، على المستوى الإخباري الإبلاغي، وتكُون الجميلة إذ ذاك خبرَه بحيث تُمثِّل ما يُقال عنه، في حين أن عناصر المركب الفعلي يُفترَض أن تنتمي كلها إلى الخبر فقط. هذا ما يُدْحِض رأي ج. بيرو القائل بأن المؤلف المتقدم في هذا النوع من الجمل هو "خبر مُفَخَّم و ليس مخبراً عنه" (95, J.PERROT).

في الواقع، إن تقدُّم المركب الاسمي "له أثر تركيبي ومِن ثم دلالي، من حيث أنه أكتَسب وضعاً تركيبيا يختلف عن وضعه في البنية المركبية العادية، عندما كان مُوَاليا لِلفعل؛ هذا الوضع الجديد هو نتيجة للتغيير الذي طرأ على مستوى البنية المركبية العادية لِلجملة، الشيء الذي جعل النحاة يتكلمون عن مَسلك أسلوبي، دون أن يقولوا بتبدُّل وضعه التركيبي و مِن ثم وظيفته التركيبية" (ع.ح. دباش، 46,2005؛ يُنظر كذلك A.DEBBACHE، 43,2006).

يُمْكِن أن نخلص هنا إلى أن الجمل التي يُوجَد فيها مُتطرِّف يَكُون الخبرُ فيها جُميلةً والمخبرُ عنه المؤلفَ الذي يَنضم إليها ليُشكِّل معها ج.

وهذا لا ينطبق على المركب الاسمي المتقدم فقط وإنما ينطبق على كل مؤلف وُجد خارج الجميلة و انضم إليها مُشكِّلاً معها ج، كما في الجمل التالية:

٢١- الكتابَ قرأتُه،

٢٢- القمرُ أبصرتُه،

٢٣- مسرعاً خرج المديرُ،

٢٤- الآن حان موعدُ الصلاة،

٢٥- أمس نزل المطرُ،

٢٦- في الغرفة نام الولدُ.

حيث يُمثل المؤلفُ المباشرُ الأولُ فيها المخبرَ عنه، أي: الكتابَ، القمرُ، مسرعا، الآن، أمس، في الغرفة، ويُمثل الجزءُ الباقي منها الخبرَ، وهو في صورة جُميلة. ومنه يَكون المؤلف المُتقدِّم مُتطرِّفاً في كلّ هذه الجُمل لانطباق التعريف المذكور سابقاً عليه. والذي جعلنا نتكلم هنا عن جُميلة هو أنها يُمكنها أن تُشكِّل بمفردها ملفوظا مُستقلا.

غير أن هذا لا يصلح لكل أنماط الجمل، كما في ٢، ٣، ٤، ٥، لأنها لا تحوي جُمَيلة ومن ثَم لا تَضم مُتطرِّفا، وكما لا يصلح لجمل من مثل:

٢٧- زُرتُ العاصمةَ أمس؛

٢٨- قُمْ!

إن المخبرَ عنه يُوافِق الضميرَ (تُ) اللاحق للفعل، في ٢٧، وباقي الجملة يُمثل الخبرَ. أما في الجملة ٢٨، فإن المخبر عنه غير بارز بل مُستتر، لأن الجملة، باعتبارها وحدة إبلاغية إخبارية، تحتوي بالضرورة على خبر وعلى الذي يُخبر عنه سواء ذُكرا صراحة أو لم يذكرا، خلافا للعناصر التركيبية التي يُتطلب ذكرها صراحة لأنها مفاهيم علاقية. ففي الجملة ٢٨ مثلا لا يوجد إلا صَيْغم واحد هو صيغم الفعل، وللكلام عن مسند و مسند إليه لا بد للجملة أن تَضُم، على الأقل، عُنصريْن اثنين بارزيْن، هما مؤلفاها المباشران، يُمثلان المسند إليه والمسند ويَكونان في علاقة استلزام تبادلي، وهذا ما لا يتحقق في هذه الجملة؛ وعليه لا يُمْكِن أن نتكلم عن مسند (قُم) دون مسند إليه. وغياب المسند إليه لا يمنع من وجود المخبر عنه والخبر لعدم تطابق البنيتين وانتمائهما إلى مستويين مختلفين، كما تم توضيحه سابقا.

يبقى المعيار الأعم والأكثر قبولا لِتمييز المخبر عنه عن الخبر، في جميع أنماط الجمل، هو أن يُمثل المخبرُ عنه موضوعَ الحديث، أي الجزء الذي يُتحدث عنه، بمعنى المُحدَّث عنه، في الـ ج، أينما كان موضعه، بينما يُمثل الخبرُ الجزءَ الذي يُتحدث به عن المخبر عنه، بمعنى الحديثَ:

ج: المخبر عنه + الخبر

ج: (المحدث عنه) + (الحديث)

نشير هنا إلى وجود بعض الصيغ التركيبية التي تساعدنا على تمييز المخبر عنه عن خبره، وهي التي يسميها ج. بيرو "مساعدات الملفوظ" أو " المساعدات الملفوظية" (auxiliaires de l'énoncé) (يُنظر J.PERROT، 447-453)، نقدِّم بعضًا منها مسطرا في الجمل التالية:

٢٩- زهيرٌ هو الحارسُ،

٣٠- الله الذي خلقنا،

٣١- زيدٌ هو الذي زارنا أمس،

٣٢- إنه أبوك الذي مَرَّ بالسيارة،

٣٣- أما الوالدان فأطعَمهما.

وهذه المساعِدات قد تتنوع مُبدِّلَة شكلَها، فتأخذ الجملةُ ٣٢ مثلا الشكلَ:

٣٤- إنهما أبواك اللذان مَرَّا بالسيارة.

وبالإضافة إلى أن هذه الصيغ تساعد على تمييز المخبر عنه عن الخبر، فهي في حقيقة الحال تقوي الإخبار وتزيده عُمقا على ما يَكون عليه في الجمل الموافقة الخالية من المساعِدات الملفوظية حيث يَكون الإخبار ضعيفاً، كما في:

٣٥- زهيرٌ الحارسُ،

٣٦- الله خلقنا،

٣٧- زيدٌ زارنا أمس،

٣٨- أبوك مرَّ بالسيارة،

٣٩- الوالدان أطعَمهما.

وما يُمكِن ملاحظته هو أن المساعِد جاء في صورة ضمير شخصي مفصول في ٢٩ إلا أنه قد يأتي في صورة ضمير إشاري، كما في:

٤٠- لِباسُ التقوى ذلك خيرٌ. (القرآن، ٢٦/٧، قراءة حفص).

وهو في كِلا الحالتين يَعود على المركب الاسمي المتقدم فيحمل محتواه الدلالي.

وهناك الصيغة القرآنية الاستفهامية المعروفة حيث يُؤكَّد فيها على المخبر عنه بتكراره، كما في:

٤١- القارعة، ما القارعة؟ وما أدراك ما القارعة؟...(القرآن، ١٠١/١-٥)

من جهة أخرى، وباعتبار التوسع الإخباري في الخطاب، يُمكِن أن نميز بين نوعين من الإخبارات، إخبار سُكوني وإخبار حَرَكي أو مُتجدد؛ ففي الأول يُقتصر على مخبر عنه وخبر يُمثِّلان عنصري الجملة، أو الرسالة، كما تم توضيحه في الأمثلة السابقة.

أما في النوع الثاني من الإخبارات، فإن الملفوظ يتألف من إخبارات متتالية، تترابط ببعضها البعض بحيث يَكون المتقدم نقطة انطلاق للمُوَالِي، أي يَكون الأول مُنطلَقاً للثاني والثاني منطلَقاً للثالث، وهكذا مع الباقي، فيحدث نوع من التجدد والحركية الاشتقاقية في الإخبارات، كما في:

٤٢- بستاني جميلٌ، أشجارُه متنوعةٌ، ثمارُها ناضجةٌ، حان قطفُها.

حيث يَكون المخبرُ عنه الأولُ (بستاني) نقطةَ انطلاق للمخبر عنه الثاني (أشجارُه)، ويَكون هذا الأخيرُ نقطةَ انطلاق للمخبر عنه الثالث (ثمارُها)، كما يَكون الثالث نقطة انطلاق للمخبر عنه الرابع (قطفُها)، وذلك كما يلي:

بستاني جميلٌ، أشجارُه متنوعةٌ، ثمارُها ناضجةٌ، حان قطفُها.

ويبقى الإجراء صالحا لتمييز الخبر عن المخبر عنه في هذا النوع من الجمل التي تتضمن إخبارات حركية.

نخلص في النهاية إلى أن للجملة مظهرين اثنين، مظهر تركيبي علاقي يتمثل في بنيتها التركيبية، التي تُمثل الملفوظ، ومظهر إخباري إبلاغي يتمثل في بنيتها الإخبارية، التي تمثل الرسالة. تتداخل هاتان البنيتان لكنهما لا تتطابقان، غير أنهما قد تتوازيان؛ التمييز بينهما واستيعابهما يُعطي معنى الجملة ويُوَضِّح مُحتوى الرسالة.

هوامش

١- البناء (construction)، في نظرية "التحليل إلى المُؤلفات المُباشِرة" (L'analyse en Constituants Immédiats)، هو "مجموعة من العناصر (، أي الوحدات المدلالة،) التي تشكل، على مستوى ما، وحدة تركيبية" (2, 1967, C.TOURATIER) ، مثل الجُملة، المُرَكب الاسمي، المُركب الفعلي، وغيرها من الأبنية. يتشكل البناء من وحدات تتدرَّج عموديا في مستويات مختلفة هي مؤلفاته المباشرة؛ فالمؤلف المباشر immédiat (constituant) هو "أحد المؤلفَين أو المؤلفات التي تشكِل مباشرة بناءً" (109, H.GLEASON)؛ هذا يعني أن المؤلف المباشر ينتَمي إلى بناء موجود بالمستوى الذي يَعْلوه مباشرة، وأن البناء يَتجزأ إلى مؤلفات مباشرة بالمستوى الذي يليه مباشرة. (حول نظرية التحليل إلى المؤلفات المباشرة، يُنظر ع. ح. دباش، ٢٠٠٣أ، ٣٩-٨٣).

٢- تتحقق الإفادة، عند النحاة العرب القدماء، بوجود معنى تام للجملة واستقلالية تركيبية لها، ومن ثمَّ فهي ترتبط بعناصر الجملة الواحدة، دون الرجوع إلى جُمل الخطاب الأخرى: "وأما الجملة، يقول ابن جني، فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه" (ابن جني، ١٩٧٦، ١٠)، أي "ما كان من الألفاظ قائما برأسه، غير محتاج إلى متمم" (ابن جني، ١٩٥٥، ٢١/١)، على أن يتوفر بالضرورة عنصرا الإسناد، بأن يُذكرا صراحة أو يُقدَّرا :. "اعلم، يُوضِّح ابن يعيش، أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة، تحصل الفائدة بمجموعهما؛ فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما" (ابن يعيش، ٩٤/١). أو بتعبير آخر، "المفيد" عندهم هو "ما دَل على معنى يَحسن السكوتُ عليه" (ابن هشام، ١٩٧٩، ٤٩٠)، اكتفاء بالعناصر الواردة التي تضمنتها الجملة؛ و"المراد بالسكوت سكوت المتكلم على الأصح، وبحسنه عدّ السامع إياه حسناً، بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ إلى شيء آخر، لِكون اللفظ الصادر من المتكلم مُشتمِلا على المحكوم عليه وبه" (الصبان، ٢٤/١).

٣- "الجملة مجموعة من الكلمات لها معنى تام (un sens complet) وتسير من نقطة إلى أخرى" (32, E. GRAMMONT).

٤- المُصَوِّغ (جَمْعُه مُصوِّغات modalités) عُنصر يُحدِّد وَضْعَ الجُملة فيجعلها تقريرية، استفهامية، تعجُّبية.

٥- تنتظِم الوحداتُ المُشكِّلة للجملة، في مستويات متباينة، وفق مجموعة من الارتباطات والقواعد، نُعبِّر عنها بالبنيات. فالبنية (structure) إذن هي الكيفية التي تتشكل بها الوحدة، أي النظام الذي تبنى وفقه؛ الجملة الاسمية مثلا لها بنية تختلف عن بنية الجملة الفعلية لأن كلا منهما تتشكل بكيفية خاصة.

٦- إذا كانت الجُملة هي الوحدة التركيبية الكبرى، ومِن ثم المستقلة، فإن "الجُميلة هي مؤلف من

مؤلفات الجملة له بنية الجملة ومن ثم يُمكنه أن يُشكل بمفرده ملفوظاً" (ع.ح. دباش، ٢٠٠٢، هامش ٤)، بالضبط كالجُملة؛ فالجُميلة تختلف إذن عن الجُملة من حيث أنها تنتمي إلى بناء أكبر منها، وهي بالتالي غير مستقلة. وبما أن للجملة والجميلة بنية واحدة رمزنا لهما بنفس الرمز هو ج، يُبَيِّن تشابههما البنيوي ومن ثم انتماءهما إلى قسم واحد هو قسم الجيمات (جمع ج) وبه تسمَّيان، باعتباره مُصطلحا عاماً.

٧- يَكون البناء إما دخولياً (endocentrique) وإما خروجياً (exocentrique)؛ فالبناء الدخولي هو الذي يَكون له نفسُ توزيع أحد مؤلفاته المباشرة، ومن ثم "ينتمي إلى نفس القسم الذي ينتمي إليه أحد مؤلفاته المباشرة" (C.TOURATIER, 1977, 39)، وبذلك يُمكن أن يُستَبدَل بهذا المؤلف المباشر؛ وأما البناء الخروجي فهو الذي "ليس له توزيع أي من مؤلفاته المباشرة" (C.TOURATIER, 1977, 38)، ومن ثم لا ينتمي إلى قسم أيٍّ من مؤلفاته المباشرة، وبذلك لا يُمكن أن يُعَوَّض بأيٍّ من مؤلفاته المباشرة. وبتطبيق هذا التعريف العام للدخولية والخروجية على بناء الجُملة، يَصل ك. توراتيي إلى أن "الـ (ج) الدخولية هي التي تضُم بَيْن مؤلفاتها المباشرة ج ثانية" (C.TOURATIER, 1989, 8)، بينما الـ (ج) الخروجية هي التي لا تضُم بين مؤلفاتها المباشرة ج ثانية. (المرجع نفسه).

٨- نعتقد أن المسند إليه و المسند يأتي كلٌّ منهما في صورة مُرَكب، أي مجموعة من الصَّياغِم، بحيث يَكون أحدُهما الجزءَ الأولَ، كل الجزء الأول، لِـ ج الخروجية، ويَكون الآخر جزأها الثاني، كلَّ جزئها الثاني (حول التجزئة الثنائية للجملة يُنظر A.DEBBACHE، ٢٠٠٢)؛ إلا أن أحدهما أو كِلاهما قد يأخذ شكلَ صَيغم واحد، أي يُختزَل إلى الصيغم، فنقول أنه قد تَنقصَف. والنقصفة (sous-catégorisation) "هي أن يَترُك صِنفٌ مكانَه لصنف آخر، فيدخل في جدوله بأن ينتمي إلى نفس القسم، ومن ثم يقوم مقامه بأن يأخذ وَضْعَه التركيبي فيعمل عَمَله" (ع.ح. دباش ٢٠٠٣أ، ٧٥)، وباختصار، هي أن تحُل وحدةٌ محلَّ وحدة أخرى أكثر تعقيدا منها بحيث يَكون لها نفس سلوك الأولى. معنى ذلك أن وُجود المسند إليه أو المسند في شكل مُرَكب هو الحالة العامة التي يَكون عليها كل منهما، ووُجود أحدهما أو كلاهما في صورة صَيغم (اسم، فعل، صفة،...) ما هو إلا حالة خاصة يَأخذها في بعض السياقات. واعتبارنا المسندَ إليه والمسندَ مُركبَين يُمثلان جزأي الـ ج أمرٌ يَستند إلى ما يلي:

١- من الناحية التركيبية، تُثبت عملية الاستبدال (commutation) أن للجملة (أو الجميلة) الخروجية جزأين، هما مؤلفاها المباشران، يُمثلان المسندَ والمسندَ إليه، إذ يُمكن تعويض كل منهما بوحدة بسيطة للحصول على جُملة سَليمة لها نفس البنية التركيبية، ويَكون مؤلفاها المباشران مسندا ومسندا إليه، بالضبط مثل الأولى. ففي جُملة مثل:

أ- الرجلُ المريضُ نائمٌ هنا في الغرفة،

يُمكن أن نَستبدِل المركبَ الاسمي (الرجلُ المريضُ) بـ (مُوسى) والمركبُ الصِّفوي (نائم هنا في الغرفة) بـ (ناجح) فنحصل على الجملة:

أ١- موسى ناجحٌ،

وهي عربية لها نفس بنية الجملة أ، المسند إليه فيها هو (موسى) والمسند هو (ناجحٌ).

وفي جملة مثل:

ب- غلف كتابَه الولدُ الصغيرُ،

نجد أن المركب الفعلي (غلف كتابَه) يُمكن تعويضه بـ (خَرَج) والمركب الاسمي الذي يليه (الولدُ

الصغيرُ) يُمكِن تعويضه بـ (عيسى)، لِنحصُل في الأخير على جملة عربية مُكافِئة بنيويا لِـ ب، وهي:

ب١- خَرَج عيسى،

حيث يَكون جزؤها الأول هو المسند وجزؤها الثاني هو المسند إليه.

وكذا في الجملة:

جـ- كَسَّر القطُّ الأسودُ الكأسَ في المطبَخ،

يُمكِن أن نستبدِل المركبَ الفعلي المتقطع (كَسَّر...الكأسَ في المطبَخ) بـ (مات) والمركبَ الاسمي (القط الأسودُ) بـ (يَحْيَى)، فنحصل على:

جـ١- مات يَحْيَى،

وهي جملة نحوية لها نفس البنية التركيبية التي كانت لِلجملة جـ، المسند والمسند إليه فيها هما على التوالي (مات) و(يَحْيَى).

٢- وحتى من الناحية الإخبارية، يُمثل أحدُ جزأي هذه الجُمل المُخبرَ عنه فيها ويُمثِّل جزؤها الآخر، كلُّ جزئها الآخر، الخبرَ الذي قيل عن الأول، وهذا ما يُوافِق، على المستوى التركيبي، المسندَ إليه والمسندَ.

وقد عَبَّر اللغويون العربُ عن ذلك صراحة إذ اعتبروا "المسند إليه هو المخبر عنه، أي المُحدَّث عنه و المسند هو المُخبَر به، أي المتحدث به" (م.إ. عبادة، ٣٨)، وإن أبعدوا منهما الجزء الباقي الذي يُمكِن، في رأيهم "أن يَستغني عنه تركيبُ الجملة" (ك.ز. حسام الدين، ٣٣٥).

كلُّ هذا يدعونا إلى عدم الأخذ بمَفهُومَي المسند والمسند إليه عند النحاة العرب القدماء وحتى عند الوظيفيين؛ ففي النحو العربي يُمثل كلٌّ منهما صيغمًا (morphème) فقط، فيُوافِق المسندُ الفعلَ وخبرَ المبتدإ و يُوافق المسندُ إليه الفاعلَ والمبتدأ، وما سِوى ذلك ففَضلات؛ "الفضلة، يقول ابن مالك، عبارة عما زاد على ركني الإسناد كالمفعول والحال والتمييز" (ابن مالك، ٣٠٤). وبذلك لا يُؤخذ بعين الاعتبار باقي عناصر المركب (حَوْل مَدى مُطابقة المصطلحات النحوية القديمة: فعل، فاعل، مبتدأ، خبر المبتدإ، لعنصري الإسناد، يُمكِن الرجوع إلى A.DEBBACHE، ١٩٩٢، ٢٧ وما بعدها). وكذا عند الوظيفيين، يُمثل كلٌّ من المسند والمسند إليه لفظاً ما (monème)، أي وحدة مدلالة دنيا (يُنظر مثلا M.MAHMOUDIAN، ١٥). يُضاف إلى ذلك أن المسند والمسند إليه ليسا متلازمين، عند الوظيفيين، بل هما عندهم في علاقة أحادية بحيث يستلزم أحدهما فقط الآخر، وهذا ما أدى بـ أ. مارتيني إلى اعتبار المسند إليه تابعا للمسند ومُحدِّدا له: "المسند إليه، يقول أ. مارتيني، هو المُتمِّم الأول للمسند والذي لا يُمكِن أن يُوجَد بدونه" (A.MARTINET, 1977, 165)؛ والدليل على ذلك، حسب رأيه، هو أنه يُمكِن الحُصول على مسند دون مسند إليه لأن المسند عندهم هو العنصر الأساسي الوحيد الذي يَتصف بـ "الضرورة" بحيث "قد يُختزل الملفوظ إلى المسند فقط" (A.MARTINET, 1985, 115)، أي يأخذ الملفوظُ شكلَ صيغم واحد هو المسند. وهذا أمر غير مقبول، إذ كيف يُمكِن الكلام عن مسند دون مسند إليه وهما مفهومان علاقيان لا وجود لأحدهما من دون الآخر.

٩- نريد بـ"البنية المُركّبية" البنية التي تتسلسل فيها الوحدات خطياً، أي أفقياً، وهو ما يُعبِّر عنه ل. تينييير بـ"الترتيب الخطي، أي الترتيب الذي "تتوالى وفقه الكلمات داخل السلسلة الكلامية". (L.TESNIERE, 18)؛ وعليه تُسمَّى العلاقات التي ترتبط وفقها الوحداتُ خطيا، علاقات مُركبية، أو ارتباطات مُركبية (rapports syntagmatiques)، حسب تسمية سوسير (يُنظر،

F.D.SAUSSURE1, 7-172). و تقابَل البنية المركبية بالبنية التركيبية التي ترتبط فيها الوحدات وظيفياً داخل منظومة الجملة، ارتباطات تُعرَف بالعلاقات التركيبية. تُمثِّل العلاقاتُ التركيبية الوظائفَ التركيبية التي تشغلها هذه الوحدات، في حين أن الارتباطات داخل البنية المركبية تُمثِّل التتابع الأفقي الخطي للوحدات، بحيث ترتبط كل وحدة مُركبيا بما يسبقها و ما يلحقها.

١٠- التوسعة (expansion)، عند الوظيفيين، هي "كلّ ما ليس ضروريا" (A.MARTINET, 1980, 128) في الجملة، أي كلّ عنصر يُمكِن أن يُحذف أو "يُضاف إلى الملفوظ دون أن يُغيِّر العلاقات المتبادلة بين العناصر الموجودة سابقا (أو الباقية) و وظائفها" (المرجع نفسه). وهنا تختلف التوسعة عند الوظيفيين عن الفضلة عند النحاة العرب من حيث أن الأولى تُحدَّد بكوْنها اختيارية فلا يُؤثر حذفها أو إضافتها على علاقات العناصر الأخرى، في حين تُعرَّف الثانية بأنها "ما زاد على رُكني الإسناد، كالمفعول والحال والتمييز" (ابن مالك، ٣٠٤)، أي "ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يَصِحُّ الاستغناء عنه" (ابن هشام، ١٩٦٣، ٢٣٥).

١١- نعني بالبنية المركبية العادية "الترتيبَ العام للعناصر الذي يلتزمه عددٌ كبير من الجمل في اللغة؛ التغيير الذي قد يطرأ على هذا الترتيب، والذي يَكون لِعَدَد أقل من الجمل، نراه ترتيباً جديداً نتج عن الأول، ومن ثم نعتبره ترتيباً مُحوَّراً أو مُعدَّلاً وتكون الجملة التي تلتزمه جملة مُعدَّلة أو جملة ذات بنية مركبية مُعدَّلة أو مُحوَّرة"(ع. ح. دباش، ٢٠٠٣ب، ١٠٤).

١٢- يُنظر عادة إلى وظيفة عنصر على أنها تمثل "علاقته بباقي الملفوظ" (A.MARTINET, 1969, 66)؛ بمعنى "أن وظيفة مُؤلَّف ما هي العلاقة التي يُقيمها هذا المؤلفُ مع باقي الجملة التي ينتمي إليها، أي الكيفية التي استُعمِل بها هذا المؤلف داخل منظومة الجملة التي يوجد فيها" (C.TOURATIER, 1977, 31). وانطلاقا من هذا المفهوم العلاقي البنائي، نرَى أن الوظيفة التركيبية لمؤلف ما تتحدد بنوْعَين أساسيين من العلاقات، علاقة انتماء تتمثل في انتماء هذا المؤلف إلى بناء بعَينه، ثم علاقة ضَمّ تتمثل في انضمام هذا المؤلف إلى مؤلف آخر، على الأقل، ليُشكل معه البناء المذكور. فالوظيفة التركيبية للمتطرف مثلا، والتي يشغلها المركبُ الاسمي المتقدم في ٧ و٨ و٩، تتحدد بانتمائه إلى بناء الـ ج الدخولية، هنا الجملة، هذا من جهة، وبانضمامه إلى ج أخرى، أي الجميلة، هذا من جهة ثانية. وهكذا مع سائر الوظائف التركيبية الأخرى.

١٣- نعني بالنعت الوظيفة التركيبية التي يشغلها أحد المؤلفين المباشرين لاسم دخولي، المؤلف المباشر الآخر يكون اسما؛ وهي تضم فيما تضم النعت المعروف عند النحاة القدماء والمُضاف إليه والجار والمجرور، أو ما نسميه بالمركب الأداتي، التابع للاسم أو المتعلق به (يُنظر ع. ح. دباش، ٢٠٠٢/٢٠٠٣).

١٤- متمم الفعل، أو المتمم الفعلي، هو الوظيفة التركيبية التي يشغلها أحد المؤلفين المباشرين (أو أحد المؤلفات المباشرة) لمركب فعلي خروجي، بحيث ينضم هذا المؤلف المباشر بكيفية إلزامية إلى الفعل، نواةِ المركب الفعلي. وبذلك تشمل هذه الوظيفة كلَّ ما يتعدى إليه الفعل من مفعول به أو جار ومجرور، سواء كان الجار حرفاً أم ظرفاً، مثل: أمام، فوق، عند،.. (في هذا الموضوع، يُنظر ع. ح. دباش، ٢٠٠٤، ٢٠٩؛ كذا A.DEBBACHE، ٢٠٠٥b، ٣٢-٣٣).

مراجع

أ- العربية:

١- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، ١٩٥٥، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب المصرية، القاهرة، مصر.

٢- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، ١٩٧٦، اللمع في النحو، تحقيق الهادي كشريدة، أوبسالا، السويد.
٣- ابن سينا (أبو علي)، ١٩٦٣، كتاب الحدود، تحقيق أملية ماريه جواشون، منشورات المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، مصر.
٤- ابن مالك (جمال الدين)، ١٩٧٥، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
٥- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، ١٣٧٣ هـ.، شرح مقدمة الإعراب بـ "حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب"، تصحيح و تصدير الشيخ محمد همام، ط٢، دار الكتب الشرقية، تونس.
٦- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، ١٩٦٣، شرح قطر الندى وبَلّ الصدى، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
٧- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، ١٩٧٩، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق م. المبارك وم.ع. حمد الله، دار الفكر، بيروت.
٨- ابن يعيش (موفق الدين)، د.ت.، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
٩- حسام الدين (كريم زكي)، ١٩٨٥، أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط.٢، القاهرة،مصر.
١٠- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٢، بنية الجملة والترجمة من خلال القرآن الكريم، الملتقى الدولي الثاني حول استراتيجية الترجمة، ٧-٨ أبريل ٢٠٠٢، جامعة السانية، وهران، الجزائر.
١١- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، محاضرات في التركيبية العربية، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر.
١٢- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٣أ، الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، بـ "الأثر"، مجلة الآداب واللغات، عدد ٢، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر.
١٣- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٣ب، دور التركيبية في فهم وإفهام القرآن الكريم، بـ "مجلة الآداب والعلوم الإنسانية"، عدد ٣، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.
١٤- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٤، بين قدرة الفعل وتعديته، بـ "مجلة الآداب والعلوم الإنسانية"، عدد ٦، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر.
١٥- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٥، الوضع التركيبي للمركب الاسمي المتقدم على الفعل،، مجلة جامعة قطر للآداب، عدد ٢٧، جامعة قطر، الدوحة، قطر.
١٦- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، ١٩٨٣، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط ٣، بيروت، لبنان.
١٧- صبان (محمد بن علي الـ)، د.ت.، حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، لبنان.
١٨- عبادة (محمد إبراهيم)، ١٩٨٨، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
١٩- فارابي (أبو نصر الـ)، ١٩٦٨، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان.
٢٠- قرآن (الـ الكريم)، ١٩٨٤، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
٢١- ميهوبي (الشريف)، ٢٠٠٢، المسند إليه والمسند في العربية، رأي في المصطلح، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، عدد٧، باتنة، الجزائر.

ب- الأجنبية:

1- AMRANI (Slimane), 1985, La fonction de sujet, Doctorat de 3o cycle, Université de Provence, Aix-en-Provence, Paris, France.
2- ARNAULD (Antoine) et NICOLE (Pierre), 1970, La logique ou l'art de penser, Editions Flammarion, Paris, France.
3- BENVENISTE (Emile), 1966, Problèmes de linguistique générale I, Editions Gallimard, Paris, France.
4- BLACHERE (Régis) et GAUDEFROY-DEMOMBYNES (M.), 1975, Grammaire de l'arabe classique, Editions Maisonneuve et Larose, Paris, France.
5- COHEN (David), 1970, Les formes du prédicat en arabe et la théorie de la phrase chez les anciens grammairiens arabes, in "Mélanges M.COHEN", Edité par D.COHEN, Editions Mouton, The Hague, Paris, France.
6- DEBBACHE (Abdelhamid), 1992, Le prédicat syntaxique en arabe, Thèse de doctorat, Université de Provence, Aix-en-Provence, France.
7- DEBBACHE (Abdelhamid), 2002 , Les constituants immédiats de la phrase, in "El-Athar", Revue des Lettres et Langues, No 1, Université de Wargla, Wargla, Algérie.
8- DEBBACHE (Abdelhamid), 2005a, ROMAN et l'analyse syntaxique de la phrase arabe, in "Social & Human Siences Review", No12, Batna University, Batna, Algeria.
9- DEBBACHE (Abdelhamid), 2005b, Le statut syntaxique de Kâna, en arabe, in Revue des Lettres et Sciences Humaines, No 06, Université EMIR ABDELKADER, Constantine, Algérie.
10- DEBBACHE (Abdelhamid), 2006, Le statut syntaxique du syntagme verbal antéposé au verbe, en arabe, in Revue des Sciences Humaines, No 09, Université de Biskra, Biskra, Algérie.
11- DUBOIS (Jean), JIACOMO (Mathé), MARCELLESI (Christiane), MARCELLESI (Jean-Baptiste), MEVEL (Jean-Pierre), 1973, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, France.
12- FASSI FEHRI (Abdelkader), 1982, Linguistique arabe, formes et interprétation, Publications de la faculté des lettres et sciences humaines, Rabat, Maroc.
13- FRANÇOIS (Frédéric), 1974, L'enseignement et la diversité des grammaires, Hachette, Paris, France.
14- GLEASON (H.A.), 1969, Introduction à la linguistique, Traduction de Françoise DUBOIS-CHARLIER, Librairie Larousse, Paris, France.
15- GRAMMONT (E) et HAMON (A.), 1956, Grammaire française classique, Hachette, Paris, France.
16- HAGEGE (Claude), 1985, L'homme de parole, Editions Fayard, Paris, France.
17- JESPERSEN (Otto), 1971, La syntaxe analytique, Traduit de l'anglais par Anne-Marie LEONARD, Les Editions de Minuit, Paris, France.
18- KRAIDIE (Hiam), 1975, La syntaxe d'AL-ZAGGAGIdans son Livre al-_umal, à la lumière de la linguistique fonctionnelle, Thèse de doctorat de 3o cycle, Université de Provence, Aix-en-Provence, France.
19- MAHMOUDIAN (Mortéza), 1970, Les modalités nominales en français, Essai de syntaxe fonctionnelle, Presse Universitaire de France, Paris, France.
20- MAROUZEAU (Jules), 1969, Lexique de la terminologie linguistique, 3o édition, Librairie orientaliste Paul GEUTNER, Paris, France.

21- MARTINET (André), 1969, Langue et fonction, Gonthier/Denoël, Paris, France.
22- MARTINET (André), 1975, Studies in functional syntax, Wilhelm Fink Verlag münchen, Allemagne.
23- MARTINET (André), 1980, Eléments de linguistique générale, Armand Colin, Paris, France.
24- MARTINET (André), 1985, syntaxe générale, Armand-Colin, Paris, France.
25- MAURY-ROUAN (Claire), 1980, Les langues du monde, diversité et ressemblances; Un exemple: l'arabe in "Linguistique", sous la direction de Frédéric FRANÇOIS, Presse Universitaire de France, Paris, France.
26- PEETERS (Jean.), 2000, Thématisation et focalisation : deux principes distincts et complémentaires de construction du sens in "La thématisation dans la langue", Actes du colloque de Caen, 9-11 octobre 1997, Textes réunis par C.GUINIER, Editions P.LANG, 2o éd. Berne, Suisse.
27- PERROT (Jean), 1978, Fonctions syntaxiques, intonation, information, in "Bulletin de la Société de Linguistique de Paris", 75/1, Librairie Klincksieck, Paris, France.
28- ROMAN (André), 1984/1985, Cours de linguistique arabe, Université de Provence, Aix-en-Provence, France.
29- ROMAN (André), 1985, Sur la constitution de la phrase arabe in "Cercle Linguistique d'Aix-en-Provence", Travaux 3 (Les relations syntaxiques), No3, Publications de l'université de Provence, Aix-en-Provence, France.
30- ROSSI (Mario), 1977, L'intonation et la troisième articulation, in "Bulletin de la Société de Linguistique de Paris", 72/1, Librairie Klincksieck, Paris, France.
31- SAUSSURE Ferdinand de), 1982, Cours de linguistique générale, Edité par Charles BALLY et Albert SECHEHAYE, Payot, Paris, France.
32- TAINE-CHEIHK (Catherine), Topicalisation, thématisation et anaphore en arabe, in "La thématisation dans la langue", Actes du colloque de Caen, 9-11 octobre 1997, Textes réunis par C.GUINIER, Editions P.LANG, 2o éd. Berne, Suisse.
33- TESNIERE (Lucien), 1966, Elément de syntaxe structurale, Librairie Klincksieck, Paris, France.
34- TOURATIER, (Christian), 1976, Technique d'analyse de la phrase latine, in "Dossier d'études pour l'enseignement du latin", No4, Institut National de Recherche et de Documentation Pédagogique, Strasbourg, France.
35- TOURATIER (Christian), 1977, Comment définir les fonctions syntaxiques, in "Bulletin de la Société de Linguistique de Paris", 72/1, Librairie Klincksieck, Paris, France.
36- TOURATIER (Christian), 1985, Le prédicat comme fonction syntaxique, in "Cercle Linguistique d'Aix-en-Provence", No3, Université de Provence, Aix-en-Provence, Paris, France.
37- TOURATIER (Christian), 1989, Esquisse d'analyse syntaxique, in "Information Grammaticale", No 43, Paris, France.

الكلمات المفاتيح:
الجملة، الملفوظ، الرسالة، البنية التركيبية، البنية الإخبارية الإبلاغية، المسند، المسند إليه، الخبر، المخبر عنه.